دراسات

سبتمبر 2016

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

التغيير الديموغرافي في سورية
(التهجير القسري) في ظل الثورة السورية

د.عبد المنعم زين الدين

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إصدار المعلومات وعمل الدراسات، والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، والقانوني في منطقة الشرق الأوسط، والمتعلقة بالشأن السوري بخاصة، بحيث يمد جسوراً للمسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة، وقطاعات التنمية، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة، وذلك بتزويدهم بالمعطيات والتقارير العلمية الواقعية الدقيقة.

جميع الحقوق محفوظة
لمركز جسور للدراسات
2016 ©

تركيا - غازي عنتاب

info@jusoor.co
www.jusoor.co

معنى التغيير الديموغرافي:

يُقصد **بالتغير الديموغرافي**: التحوّل من حالة سكانية إلى أخرى، ويختص بمسائل السكان وعوامل نموهم وتوازنهم النوعي والكمي، وتتأثر مفاهيمه بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فضلاً عن أنه يدخل في قياس خصائص معينة للسكان مثل حجم السكان وتوزيعهم حسب نوع العمل والصناعة والتوطن والانتماء السياسي والديني والقومي. ويمكن أن يحدث التغير الديموغرافي نتيجة لعوامل بيئية، كالكوارث الطبيعية، أو عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية.

أما **التغيير الديموغرافي المقصود في البحث**: فهو القيام بأفعال وتصرفات من شأنها تغيير التركيبة السكانية في منطقة ما، بحيث يتم إخلاء مجموعات سكانية ذات عرق أو مذهب أو دين معين، وإحلال غيرهم ممن لهم دين أو عرق أو مذهب مختلف، عبر وسائل عدة، من ترغيب وترهيب.

التغيير الديموغرافي في سورية قبل 2011م:

منذ وصول حزب البعث إلى السلطة في سورية بدأت المدن السورية الرئيسة، وخاصة العاصمة دمشق تشهد تغييراً ديموغرافياً، حيث بدأ آلاف م من قرويي الساحل العلويين بالانتقال إلى العاصمة لشغل الوظائف المدنية والعسكرية، ومع نهاية الستينيات أصبحت اللهجة الساحلية الخاصة بهم أمراً مُلاحظاً بسهولة في الدوائر الحكومية.

ومع هذا الانتقال الكبير بدأت تتشكّل أحياء خاصة بالعلويين في دمشق وبدرجة أقل في حمص. ومن أهم هذه الأحياء في دمشق: عش الورور، ومزة 86، والسومرية ومساكن الحرس وضاحية الأسد وغيرها كثير. وهي تختلف في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي حظي الضباط الأعلى رتبة بظروف اقتصادية تؤهّلهم للعيش في أحياء العاصمة الراقية أو في مساكن الضباط، لجأ العناصر والموظفون الأقل رتبة إلى مساكن أقرب للعشوائيات.

ولم يكتف نظام الأسد بمنح الامتيازات للطائفة العلوية الموجودة، والتي ربما لا تزيد نسبتها عن 6%، بل توجّه إلى تقديم حوافز لتشجيع الزواج والإنجاب في صفوف الطائفة، وهي السياسة التي تولّى دعمها رفعت الأسد في نهاية السبعينيات، فيما تولّى شقيقه جميل الأسد نشر المذهب في المحافظات الشرقية وأرياف حمص وحمص عبر جمعية المرتضى التي تولى رئاستها. كما تمّ تقديم تسهيلات قانونية لعلوي تركيا ولبنان للإقامة والتجنّس في سورية.

وعكس الجيش والمؤسسات الأمنية بشكل خاص السياسة الطائفية التي انتهجها نظام الأسد. حيث تولّى ضباط علويون -حصراً- قيادة جميع وحدات الجيش، فيما كانت المؤسسات الأمنية ذات أغلبية علوية حتى بين صفوف عناصرها الأقل رتبة. كما تم إنشاء وحدات عسكرية علوية خالصة، مثل سرايا الدفاع و سرايا الصراع والحرس الجمهوري.

وفي محاولة للتقارب مع المذهب الشيعي بعد انتصار ثورة الخميني في إيران في عام 1979، دفع النظام نحو إدماج مفاهيم شيعية في المذهب العلوي. وأدّت هذه المقاربة إلى تعزيز العلاقة مع النظام الإيراني الباحث عن شركاء استراتيجيين في المنطقة، كما ساهمت في انفتاح المجتمع العلوي على نظيره الشيعي، وخاصة في لبنان والعراق، وهو ما ظهر أثره بشكل واضح بعد عام 2011م.

وفي سعيه لتحقيق هذا الاندماج، قدّم نظام الأسد تسهيلات واسعة للحجاج الشيعة، كما قدّم تسهيلات اقتصادية وقانونية ودينية للمؤسسات والأفراد الشيعة. وتحوّلت بعض مناطق دمشق مثل جرمانا والسيدة زينب إلى مناطق ذات أغلبية شيعية بشكل سريع. كما تمكّنت المؤسسات الدينية الشيعية من ممارسة أنشطة تبشيرية برعاية مباشرة من الملحقية الثقافية في السفارة الإيرانية.

التغيير الديموغرافي بعد 2011م:

يُظهر تحليل الوقائع الميدانية التي جرت في سورية منذ عام 2011م وجودَ خطّة ممنهجة لتغيير الواقع الديموغرافي في سورية ككل، وفي المناطق المختلطة على وجه الخصوص.

حتى منتصف عام 2016م، يُقدّر عدد الشهداء في سورية بحوالي 300 ألف شخص، ويبلغ عدد اللاجئين 4.7 مليون شخص، بالإضافة إلى حوالي 7 ملايين نازح داخل سورية، بحسب أقلّ الأرقام الواردة في الإحصائيات المعتبرة.

تنتمي الغالبية المطلقة من هؤلاء للطائفة السنية، كما أنّ المدن التي تعرّضت لأكبر قدر من التدمير (حمص، حلب، درعا، دير الزور، ريف دمشق) هي مدن ذات أغلبية سنية أيضاً.

وسائل التغيير الديموغرافي:

اتبع النظام منذ عام 2011م، عدداً من الوسائل لتطبيق سياسته في التغيير الديموغرافي، وأهمّ هذه الوسائل:

1 - شراء الأراضي وهدم المباني: كما فعل النظام في بساتين المزة عام 2012م، البالغ عدد سكانه 125 ألف نسمة ضمن المرسوم 66 لعام 2012، القاضي بتهجير أهلها بحجة إحداث منطقتين تنظيميتين في محيط دمشق، وتلعب الحوزات دوراً كبيراً في شراء العقارات، كما في العمارة والشاغور والصالحية، (فنادق البتراء وفينيسيا وغيرها، التي تم شراؤها وجعلها مقرات لميلشيات أبي الفضل العباس).

2 - حرق السجلات والنفوس:، لطمس حقوق الأهالي (السنة غالباً) للعقارات، واستبدالها بملكيات لشيعة وعلويين (كما فعل النظام في حمص عام 2013م، وكما فعلت مليشيات ال PYD في منبج عام 2016م).

3 - المجازر الواسعة، والتي طالت مناطق السنة حصراً، وكانت سبباً في هجرة الناس، مع جرائم الاعتقال والتصفية والنهب والاغتصاب التي مارستها تلك المليشيات على الحواجز العسكرية.

4 - سياسة الحصار، وإجبار أهالي المدن المحاصرة على توقيع هدن مقابل وقف القصف عليها، وإدخال بعض الطعام إليها، تمهيداً لإجبار سكانها على مغادرة مدنهم وقراهم، تحت ضغط الجوع والحصار، والتي بدأت منذ عام 2013م.

وقد قامت ميليشيات PYD بتنفيذ ذات السياسة في مناطق شمال وشرق سوريا، وخاصة في ريف الرقة، والحسكة، وتل أبيض وتل رفعت. واستهدفت العرب والتركمان بغية إنشاء حزام كردي شمالي خاضع لسيطرتها.

وقد وثقت ذلك منظمات حقوقية كمنظمة العفو الدولية (أمنستي) وهيومان رايتس ووتش، في 14 موقعاً أبرزها الحسينية والسلوك.

المناطق التي استهدفها التغيير الديموغرافي:

1 - القصير: اجتاحتها مليشيات حزب الله، عام 2013، وهجّرت أهلها ودمرت مساجدها، ومنعت أهلها من العودة إليها، ووطنت مكانهم شيعة من مليشيات طائفية وأهمهم «لواء الرضا»، ولم يُخفِ الحزب نيته تحويلها لملاذٍ آمن للشيعة، حيث يؤكد النائب اللبناني «معين المرعبي» تواجد مطلوبين للحكومة اللبنانية من حزب الله، مقيمين فيها، متمتعين بحماية مليشيات الحزب.

2 - أحياء حمص: وهي التي بدأ فيها تطبيق سياسة التغيير الديموغرافي. وقد تعرّضت أحياء المدينة إلى قصف واسع النطاق انتهى إلى تدميرها تماماً، وأجبر معظم سكانها على النزوح واللجوء، فيما خرج من تبقى منهم في صفقة تم التوصل إليها في عام 2014م، بعد حصار قاسٍ تعرّضت له هذه الأحياء بالتوازي مع القصف المكثف.

3 - الزبداني: حيث تم فيها عقد اتفاق، أجلي بموجبه بعض سكانها المحاصرين مقابل إجلاء جرحى من كفريا والفوعة، وفق اتفاق تم التوصل إليه بإشراف إيراني عام 2015م. لكن الاتفاق لم يُنهِ حالة الحصار.

4 - داريا: التي كان يقطنها حوالي 400 ألف من السنة، ارتكب فيها النظام مجزرة عام 2012م، راح ضحيتها قرابة 600 مدني، بينهم 61 امرأة و10 أطفال، ثم حاصرها وبدأ يرتكب المجازر عبر القصف. وفي نهاية شهر آب 2016م، خرج جميع أهالي داريا منها في صفقة تمّ التوصل لها مع قوات النظام. وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان سقوط 7846 برميل على داريا، مع قتل حوالي 817 مدني، بينهم 67 طفل، و 98 امرأة، مع تسجيل 56 حالة اعتداء على مراكز حيوية مدنية، و 8 هجمات بالأسلحة الكيميائية و 3 بالقنابل العنقودية، و4311 حالة اختفاء قسري، وذلك قبل خروج ما تبقى من سكانها منها.

وذكرت مصادر صحفية في وقت لاحق أن 300 عائلة تنتهي إلى حركة النجباء الشيعية العراقية قد وصلوا إلى المدينة للإقامة فيها.

5 - قزحل وأم القصب: في ريف حمص الغربي، تسكنهما أغلبية تركمانية، ويبلغ عددهم 12 ألف نسمة، تم تهجيرهم منذ شهرين، إلى ريف حمص الشمالي، مقابل وقف القصف عليهم.

6 - جبال التركمان والأكراد: حيث يمتد جبل التركمان على مساحة 530 كم مربع، وسكانه أكثر من 300 ألف تم تهجيرهم بالكامل واحتلال بلداتهم، خلال العام الماضي.

7 - حلب: تم تهجير أغلب سكانها تحت القصف والبراميل، فتناقص عدد سكانها في المناطق الشرقية المحررة، من 3 ملايين إلى 400 ألف نسمة، وتعاني الآن من حصار يفرضه النظام والقوات الأجنبية الداعمة له.

8 - ريف حماة: مثل قرى العشارنة، وقبر فضة، والرملة، حيث تم تهجير أهلها تحت القصف، وسكنتها عوائل من اشتبرق العلوية.

9 - تل أبيض وتل رفعت ومنبج: أكدت المصادر تهجير العرب والتركمان من غير الأكراد في قرى تل أبيض، في مدينة أكثر من 70% من سكانها هم من العرب والتركمان البالغين أكثر من 30 ألف نسمة، كما تم تهجير أكثر من 15 ألف نسمة من تل رفعت ومحيطها على يد ميليشيات ال PYD.

10 - ريف الرقة والحسكة: حيث وثّقت منظماتٌ حقوقية كمنظمة «العفو الدولية، وراتيس ووتش» قيام ال PYD بالاعتداء على أكثر من 14 موقعاً كالحسينية والسلوك، وتهجير سكانه منه من غير الأكراد.

وأما المدن المهددة بالتهجير القسري أيضاً:

1 - المعضمية : التي دخلت في هدنة منذ 2013م، بعد حصار دام سنة كاملة، ويبلغ عدد المحاصرين فيها حوالي 45 ألف نسمة، ويقوم النظام بتهديدهم بالتهجير كما فعل مؤخراً في داريا.

2 - قدسيا : التي دخلت في هدنة منذ عام 2015م، بعد حصار طويل، ويبلغ عدد المحاصرين فيها حوالي 600 ألف نسمة، نصفهم

من خارجها، ويقوم النظام بتهديدهم بالتهجير وفق ما حصل في داريا أيضاً.

3 - الوعر: الذي شهد مؤخراً قصفاً مكثفاً، بعد توقف سنة، وحصار عامين، حيث يتواجد فيها أكثر من 80 ألف مدني، ويحاول النظام الضغط عليهم لإجلائهم مثلما فعل في داريا، وسط حصار خانق.

4 - الغوطة الشرقية: يبلغ عدد المحاصرين فيها حوالي750 ألف نسمة، بعد حصار خانق لبلداتها دام أكثر من سنتين.

5 - الغوطة الغربية: والتي تضم قرابة مليون محاصر في بلداتها.

6 - التل: فيها مليون نسمة يمارس النظام عليهم التشبيح، ويمنع دخول المدنيين وخروجهم منها.

7 - مضايا: التي حاصرها النظام ثم حزب الله منذ 2015، فيها حوالي 40 ألف نسمة، آخر قافلة مساعدات دخلتها منذ أكثر من ستة أشهر، ينتشر فيها السحايا الآن دون حجر صحي ولا دواء.

8 - المناطق المشمولة بالهدن: (برزة، القابون، تشرين، بيت سحم، ويلدا، وببيلا، والقدم، وعسالي).

التوصيف القانوني لجريمة التغيير الديموغرافي:

يُعدُّ التهجير الجماعي جريمة ضد الانسانية، ومن جرائم الحرب، بحسب اتفاقيات جنيف عام 1949م، والبروتوكولين الملحقين بها عام 1977م، ويعرّف القانونُ الدولي الإنساني التهجيرَ القسري بأنه: «الإخلاء القسري وغير القانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها» وتَعتبر المواد 6 و 7 و8 من نظام روما الأساسي، التهجيرَ القسري جريمة حرب، والمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، حظرت النقل الجماعي أو الفردي للأشخاص، وتغيير مكانهم، والمادة (7-1-د) تنص على أنه «جريمة ضد الإنسانية».

ردود الفعل على الجريمة:

على غير عادتها أصدرت الجامعة العربية بياناً أدانت فيه «تفريغ المدن من سكانها الأصليين، وإجبارهم على مغادرتها تحت التهديد»، والتي «تخالف القانون الدولي الإنساني» وقالت «إن سيناريو داريا يمهد لتسويات مشابهة تنطوي على تغيير ديمغرافي لأوضاع المدن السورية».

أما الأمم المتحدة فلم تقم بما يكفي لإدانة هذه الجريمة، وساهمت في عدة مرات بالإشراف على عملية نقل السكان خارج أرضهم، كما شاركت في رعاية حملات أقل حدة في الوعر ومضايا، كما ساهمت بشكل غير مباشر في زيادة معاناة السكان المحاصرين من خلال عدم قيامها بما يكفي لإدخال الطعام والدواء لهم.

وقد أنكرت الأمم المتحدة علمها باتفاق تفريغ داريا من سكانها، ونفت مشاركتها أو إشرافها على عملية تفريغ المدينة من سكانها. وقال «ستيفن أوبراين» مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية: إن «الاتفاقيات التي ينجم عنها إجلاء جماعي للمدنيين بعد فترة طويلة من الحصار لا تتوافق مع قانون حقوق الإنسان الدولي، وإنه كان ينبغي رفع الحصار، ولا ينبغي أن يكون هناك أي اتفاق يؤدي إلى التهجير القسري للسكان المدنيين».

هل ستنجح مخططات التغيير الديموغرافي؟:

يُقال إن التغيير الديمغرافي بحاجة إلى عشرات السنين حتى يستقر، وهو بحاجة إلى عنصر بشري كافٍ يستوطن الأماكن التي يتم إخلاؤها، وتأمين حماية هذه المناطق بشكل دائم حتى يتم إعمارها، ولا يملك النظام وحلفاؤه لا الوقت ولا الإمكانيات لذلك.

كما أن القائمين على مشاريع التغيير أقلية، تحيطهم امتدادات سكانية ضخمة، مما يجعل محاولات التغيير من المستبعد أن تستقر على الأمد الطويل.

وقد ذكر لنا التاريخ عشرات محاولات التغيير الديمغرافي الفاشلة، كمحاولة الصليبيين في فلسطين رغم استمرارها 200 عام.

إن عنصر الإحلال الديمغرافي لا ينجح من جانب أقليات وسط أكثريات، ولا ينجح من دون امتداد سكاني موالٍ له، أو في مواجهة امتداد سكاني ضخم مناوئ له.

لذا فمحاولات النظام في التغيير الديمغرافي ستكون يائسة لأن السنة أكثرية غالبة، ولأن الشيعة الذين يُراد توطينهم غرباء، عرقياً وثقافياً عن الديمغرافيا ولن ينوبوا في تكون سوريا العرقي والديني.

هل التغيير الديمغرافي يستهدف سوريا وحدها؟:

لا يقتصر التغيير الديمغرافي الذي تقوم به إيران على سوريا فقط، بل إنه يندرج ضمن خطتها التوسعية، ورسم الهلال الشيعي، لتكون دولة إقليمية.

وهي تسير لهذا الهدف عبر وسائل عدة:

1 - نشر مذهب التشيع بكل قوة: كما عملت في سوريا والعراق ولبنان، ومؤخراً في ماليزيا والجزائر والمغرب وموريتانيا، الأمر الذي دفع حكومات بعض الدول لاتخاذ إجراءات صارمة تجاه هذا التمدد، فقد قال وزير الشؤون الدينية في الحكومة الجزائرية بو عبد الله غلام: «لن نسمح بانتشار التشيع في الجزائر، وسنتصدى بحزم ضد أي محاولة من هذا القبيل».

وتقوم الحوزات والملحقيات الثقافية بدور كبير في هذا المجال، مما دفع ماليزيا لتصنيف أي تجمع شيعي كمعارضة سياسية غير نظامية، ويعاقب من يفعل ذلك بالسجن المؤبد، وقررت هدم كل حسينيات الشيعة وتسويتها بالأرض ومصادرة أموالها وكل ما فيها منذ عام 2014م.

2 - قتل وتصفية السنة وتهجيرهم من بلداتهم: كما في العراق واليمن وغيرها.

- في العراق : يجري تهجير السنة العرب في ديالى بإشراف الحرس الثوري، وتنفيذ الحشد الشيعي، قالت منظمة هيومان رايتس ووتش 1 فبراير 2016:» إن عمليات خطف نفذها مقاتلون شيعة مدعومون من إيران (كمنظمة بدر وعصائب أهل الحق) ضد عشرات المدنيين السنة في شرق العراق، واعتداءات على الممتلكات قد تصل إلى جريمة حرب».

وقد أكد رئيس ائتلاف ديالى، صلاح الجبوري قيام الميليشيات بانتهاكات جديدة :» إن الحشد الشعبي يسعى إلى تنفيذ حملة جديدة لإجبار المدنيين على ترك منازلهم، وتهجيرهم من قريتي المخيسة والأسود من خلال الاعتداءات المتكررة، والقصف المستمر».

- حزام بغداد : الذي يضم محيط بغداد من الشمال والشرق والجنوب والغرب: (قضاء المحمودية ويضم: نصف مليون نسمة، و قضاء أبو غريب ويضم 750 ألف نسمة، والتاجي: ويضم نصف مليون نسمة، والمدائن ويضم 100 ألف نسمة، والطارمية ويضم نصف مليون نسمة، والاستقلال ويضم مليون نسمة)، ومنذ أن بدأت الثورة من الموصل، عملت قوات المالكي على تحصين العاصمة، فنشرت قطعاً عسكرية معززة بالفرقة التاسعة المدرعة، والشرطة الاتحادية وقوات النخبة، ليتم تهجير مئات الآلاف من أهل السنة

في مناطق مثل :جرف الصخر، والبصرة وديالى، ولم يتم السماح لهم بالعودة، ويبلغ عدد النازحين لإقليم كردستان وحدها 3 مليون نازح سني.

- اليمن: كما في محافظات الضالع اليمنية، التي شهدت موجة نزوح قوية بعد تكثيف الحوثيين قصفهم العشوائي عليها، مما أفرغ قرى بأكملها مثل مديرية قعطبة، ولا يختلف الأمر عنه في تعز.

كيف نواجه مخططات التغيير الديمغرافي؟:

إن على قوى الثورة وحلفائها العمل على عدد من الخطوات لمواجهة هذه السياسة، ومن أهم هذه الخطوات:

1 - اعتبار إيران وميليشياتها أعداء للشعب السوري، وتسمية وجودهم في سوريا بالاحتلال، واعتبار النظام السوري مع حكومته أداة لهم.

2 - إنشاء غرفة عمليات لمواجهة تمددهم، وعزل إيران عن كل التنظيمات والجماعات الإسلامية، وفضح التوجه المغطى بالطائفية.

3 - رد فكرة حماية مراقد أهل البيت، ورفضها واعتبارها ذريعة للتمدد جغرافياً، ضمن خطة التوسع الإيراني، وتفهيم عوام الشيعة بأنهم وقود لهذه الأطماع لمنع تعبئتهم.

4 - توعية السوريين والدمشقيين بقضية التمدد الإيراني «العقاري» وفضح الوسطاء والسماسرة، ذكر أسمائهم علناً، وإدراجهم في القوائم السوداء، ومعاقبتهم معاقبة شديدة.

5 - دعوة الدول المجاورة والدول الإقليمية، والشعوب العربية والإسلامية، لدعم حرب التحرير السورية بكل الإمكانات، والتأكيد على أن الشعب السوري، يواجه المد الإيراني التوسعي نيابة عن كل دول المنطقة.

6 - ويضاف إلى ذلك : أنه يتوجب على الفصائل الحيلولة دون تمرير مشروع التغيير الديمغرافي من خلال: الثبات في الأماكن التي يُراد تهجير السكان منها، والتركيز عسكرياً على المناطق التي يسعى النظام وإيران وحزب الله لتكون مستعمرة لهم، كما في الساحل والزبداني وحمص، وكذلك إفشال مخططات حزب PYD في التهجير الديمغرافي أيضاً. وفي هذا الإطار لا بد من التنويه إلى الإنجاز الكبير الذي حققه الجيش الحر في هذا السياق ضمن معارك «درع الفرات» التي طهرها من داعش قبل أن تدخلها قوات ال PYD، حيث لم تُسجل حالات تهجير أو عمليات قتل أو سطو وغيره، في كل القرى والبلدات التي تم تحريرها، رغم المساحة الكبيرة المحررة من جرابلس وغيرها والتي بلغت حوالي 845 كم مربع، وينبغي أيضاً أن يُكمل الثوار معاركهم لتحرير الباب والرقة وغيرها، كما أن عليهم أن يولوا اهتماماً واسعاً لاستعادة بلدات ريف حلب الشمالي التي سيطرت عليه قوات الPYD وأفرغتها من سكانها (تل رفعت، منغ، ..).

7 - وينبغي القيام بحملات سياسية وإعلامية في كافة المحافل الدولية لوضع هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية أمام مسؤولياتهم في حماية الأبرياء ووقف عمليات القتل والتهجير القسري, والسعي لإحالة رموز النظام المجرم و حلفائه المتورطين في جرائم التهجير القسري, إلى المحاكم الدولية, بتهمة ممارسة التهجير القسري بوصفه جريمة حرب, وجريمة ضد الانسانية , بحسب اتفاقية جنيف , واتفاقيات الأمم المتحدة.

خلاصة:

يعمل النظام السوري وحلفاؤه الأجانب على تنفيذ سياسة ممنهجة للتهجير القسري من المناطق ذات الأغلبية السنية باستخدام عدد من الوسائل منذ عام 2011 م، وحتى الآن.

وتشارك إيران على وجه الخصوص بدور رئيس في هذا المخطط، من خلال الدعم العسكري الكبير الذي تقدّمه للنظام مباشرة، أو من خلال ميليشياتها العراقية واللبنانية، كما تساهم من خلال تمويلها لعمليات شراء الأراضي والعقارات، ومن خلال ترويج الفكر الطائفي في تشجيع الشيعة على القتال وعلى الإقامة في سورية، ولا ننسى الدعم الروسي في هذا المجال، كما لا ننسى ما قامت به ميليشيات الPYD من جرائم تهجير مماثلة بحق العرب والتركمان السنة، في المناطق الشرقية والشمالية بغية اقامة كيانهم الانفصالي.

وتحتاج هذه السياسة إلى وعي من قبل كل قوى الثورة والمعارضة لمواجهتها على مختلف الأصعدة، ووقف التغيير الديموغرافي والسكاني في المناطق المستهدفة في سورية.

كما يتطلب اهتماماً خاصاً من قبل الدول العربية والإسلامية لوقف هذه الجريمة، التي حدثت من قبل في العراق ولا تزال، وتحدث الآن في سورية واليمن.

Kavalik Mah. Fevzi Çakmak CD.
Sevil Apt. N11 D8, 27060
Gaziantep - Turkey
+90 537 558 5821
info@jusoor.co
www.jusoor.co
@jusoorstudies